قراءة في الوقائع والأرقام الماليّة

بروفسور
جاسم عجاقة

تتوالى التصريحات والإشاعات حول إفلاس مُحتمل للدوّلة اللبنانية كما وانهيار لليرة اللبنانية. هذا الحديث يصبّ في خانة الجهل أو المصالح السياسية ويضرّ بالمواطن وبمالية الدوّلة. إنّ تحليل الأرقام يُظهر أنّ الليرة مُستقرّة ولا إفلاس للدوّلة اللبنانية في المدى المنظور.

الليرة صامدة

الدوّلة اللبنانية تواجه مصاعب مالية تتمثّل في عجز الموازنة، الذي تخطّى حدود المعايير الدوّلية وأصبح يُشكّل عنصرًا سلبيًا على الإقتصاد اللبناني وعلى الليرة اللبنانية. عجز الموازنة في العام 2018 بلغ 6.4 مليارات دولار أميركي، ومن المتوقّع أن يصل إلى حدود الـ 9 مليارات دولار في حال لم يتمّ القيام بإجراءات للجم الإنفاق وزيادة الإيرادات.

السيناريو الأسوأ الذي يُمكن الوصول إليه هو خفض تصنيف لبنان الإئتماني إلى مستويات أقلّ، وبالتالي إرتفاع خدمة الدين العام ومعها زيادة الضغط على الليرة اللبنانية وحرمان الإقتصاد من الإستثمارات، في ظل فرضية عدم تحرير أموال «سيدر»، إذا ما ارتفع العجز في العام الحالي.

لكن هذا الأمر لا يعني بأي شكلٍ من الأشكال إفلاس الدوّلة اللبنانية!

في حساب بسيط، نرى أنّ حجم القطاع المصرفي اللبناني هو 240 مليار دولار أميركي، أضف إلى ذلك، أنّ حصّة الدولة اللبنانية من الثروة النفطية والغازية مُقدّرة (من قبلنا) بـ 200 مليار دولار صافي في أسوأ الأحوال، بالإضافة إلى أنّ حجم الناتج المحلّي الإجمالي للدوّلة اللبنانية هو 56 مليار دولار، وأنّ أصول الدوّلة اللبنانية المُختلفة تتخطّى الـ 20 مليار دولار أميركي، ما يعني أنّ صافي أصول لبنان في أسوأ الأحوال يفوق الـ 500 مليار دولار أميركي، مُقارنة بدين عام يُقارب الـ 100 مليار دولار.

> لإجراءات جدّية تكافح الفساد وتعيد الى الدولة سلطتها المالية على أراضيها

إذًا، كفى تهويلاً على انهيار المالية العامّة، وكفى مراهنات على انهيار الليرة اللبنانية. حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، الذي اتصف بالمصداقية طيلة مسيرته المهنية، قالها ويستمرّ في قولها «الليرة مُستقرّة وستبقى مُستقرّة». هذا القول نابع من حجم الإحتياطي من العملات الأجنبية الذي يمتلكه مصرف لبنان، والذي يفوق قدرة أي مضارب على الليرة اللبنانية بعشرات الأضعاف.

ما ذكرنا أعلاه، لا يعفي الحكومة اللبنانية من ضرورة القيام بإجراءات تصحيحية لإعادة التوازن إلى المالية العامّة، خصوصًا أن الإستمرار على هذا النحو يُقلّل من هامش ملاءة لبنان على الأمد المتوسّط إلى البعيد. أيضًا يتوجّب على الدوّلة اللبنانية الأخذ بالإعتبار سيناريوهات دولية تهدف إلى التوطين، وقد تكون الإشاعات الهدّامة على المالية العامّة والليرة اللبنانية وسيلة لتسهيل إنصياع لبنان لهذه المطالب.

الفساد المُستشّري يضرب سيادة الدولة المالية. هذه السيادة مفقودة منذ الحرب الأهلية، ويُمعن الفاسدون في ضرب سيادة الدولة من خلال خلق منظومة فساد أقوى من مؤسسات الدولة وحتى أقوى من القانون اللبناني. هذه القوّة يستمدّها الفساد من مبدأ وضعته القوى السياسية اللبنانية بُعيد نهاية الحرب الأهلية وهو «السلم الأهلي فوق كل إعتبار». هذا الأخير يمنع المسّ بالفاسد على اعتبار أنّ المساس به هو مسّ بطائفته ويُصبح خطًا أحمر عملًا بمبدأ «السلم الأهلي فوق كل اعتبار».

المطلوب من السلطة السياسية وضع موازنة ذات مصداقية لا تُشبه موازنة العام 2018 التي توقّعت عجزاً بقيمة 4.8 مليارات دولار أميركي. والواقع أوصل العجز إلى 6.4 مليارات دولار. المصداقية تنصّ على شقّين:

أولًا- إيجاد مداخيل وخفض الإنفاق بطريقة يُصبح معها العجز في الموازنة أقلّ من 9% من الناتج المحلّي الإجمالي.

ثانيًا - إتخاذ إجراءات جدّية (داخل الموازنة) لمكافحة الفساد، وذلك بهدف تدعيم خفض العجز، ولكن أيضًا بهدف إستعادة الدولة لسلطتها المالية على الأراضي اللبنانية.

إنّ عجز الميزان التجاري يُشكّل عنصر الضعف الأساس في الإقتصاد والمالية العامّة. وباستحالة تقوية الماكينة الإنتاجية اللبنانية على الأمد القصير، يجب إعادة فرض رسوم جمركية على البضائع المُستوردة والتي لها مثيل في لبنان. هذا الإجراء يُدعّم خزينة الدولة بمداخيل إضافية وفي نفس الوقت يدّعم الصناعة والزراعة اللبنانية. إنّ هذا الإجراء لا يمسّ بالمعاهدات التي وقّعها لبنان مع الإتحاد الأوروبي والدول العربية.

أضف إلى ذلك، ضبط الحدود البرية لمنع التهريب عبر الحدود وضبط المرافق العامّة وعلى رأسها مرفأ بيروت، مرفأ طرابلس، المطار وغيرها.

من ناحية أخرى وعطفًا على اقتراح شركة ماكنزي بزراعة الحشيشة في لبنان لأهداف طبية، لا نعرف حتى الساعة ما الذي يُعيق الدولة من القيام بهذه الخطوة، خصوصًا أنّ الأرقام التي يُمكن تحصيلها تُقدّر بمليارات الدولارات الأميركية.

ولا يجب نسيان مُستحقات الدولة لدى المواطنين والبالغة بحسب تقديراتنا 4 مليارات دولار، بين ضرائب ورسوم مُستوفاة وغير مجباة.

كما أنّ الترف الذي تعيشه مؤسسات الدولة من خلال التوظيف العشوائي ومن خلال النفقات التشغيلية، تُعدّ إنتحارًا ماليًا، نظرًا إلى النمو الإقتصادي المُقدّر بـ 1% من الناتج المحلّي الإجمالي، وهو لا يكفي لتغطية نفقات الدوّلة اللبنانية.

لا يُمكن القبول، كما قالها رئيس الجمهورية، أن تستمرّ الأمور كما هي عليه. وبالتالي وعلى إثر تصريحه في الصرح البطريركي إبّان عيد الفصح المجيد، سيشهد لبنان أولى الخطوات الفعلية لمحاربة الفساد الذي يضرب سيادة الدولة المالية.

مما سبق، نرى أنّ لبنان ليس ببلد مُفلس بل هو ضحيّة الفساد الذي ينهب مُقدّراته المالية ويؤخّر الإنماء فيه. وبالتالي، إنّ التصريحات والإشاعات التي تطال الوضع اللبناني تخدم أهدافاً سياسية (إقليميًا ومحليًا) وما على رجال الدولة الإ أخذ الإجراءات اللازمة لضبط المالية العامّة.

تُعتبر هذه التصريحات والإشاعات ضربة للكيان اللبناني، وبالتالي على السلطات أخذ الإجراءات اللازمة لوقفها.

في الختام، لا يمكن القول إلّا أنّ صيف لبنان واعد مع توقعات بقدوم ما بين 300 إلى 500 ألف سائح سعودي إلى لبنان خلال الشهر الفضيل وموسم الصيف المقبل. لذا مطلوب من الحكومة القيام بكل ما يلزم لتأمين الوضع الأمني والسياسي لهؤلاء السياح.

الصادرات الصناعية في ٢٠١٨ إرتفعت ٣٪

بلغ مجموع قيمة الصادرات الصناعية خلال العام 2018 مليارين و548 مليون دولار في مقابل مليارين و474 مليون دولار خلال العام 2017 ومليارين و527 مليون دولار خلال العام 2016، أي بارتفاع ونسبته 3% مقارنةً مع العام 2017 وبارتفاع ونسبته 0.8% مقارنةً مع العام 2016.

وبلغ المعدل الشهري للصادرات الصناعية خلال العام 2018 نحو 212.3 مليون دولار في مقابل 206.1 ملايين دولار خلال العام 2017، و210.6 مليون دولار خلال العام 2016.

إحتلت صادرات منتجات الصناعات الكيماوية خلال ك1 من العام 2018 المرتبة الأولى، إذ بلغت قيمتها 40.3 مليون دولار، وتصدّرت تركيا لائحة البلدان المستوردة لهذا المنتج تليها الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية بقيمة 37 مليون دولار.

وسجلت الإحصاءات ارتفاعاً ملحوظاً للصادرات من منتجات الصناعات الكيماوية التي زادت قيمتها من 30.1 مليون دولار خلال ك1 من العام 2017 الى 40.3 مليون دولار خلال ك1 من العام 2018 . كذلك ارتفعت قيمة صادرات اللؤلؤ، الاحجار الكريمة او شبه الكريمة، المعادن الثمينة ومصنوعاتها من 12.2 مليون دولار خلال ك1 من العام 2017 الى 19.3 مليون دولار خلال ك1 من العام 2018.

في المقابل، انخفضت قيمة صادرات المعادن العادية ومصنوعاتها من 35.7 مليون دولار خلال ك1 من العام 2017 الى 21.6 مليون دولار خلال ك1 من العام 2018. كذلك انخفضت قيمة صادرات المنتجات الغذائية والتبغ من 41.6 مليون دولار خلال ك1 من العام 2017 الى 32 مليون دولار خلال ك1 من العام 2018.

وشكّلت الدول العربية خلال هذا الشهر السوق الرئيسية للصادرات الصناعية اللبنانية، فقد بلغت قيمة الصادرات إليها 129.8 مليون دولار أي ما نسبته 60.7% من مجموع الصادرات الصناعية.

أما بالنسبة للدول المستوردة للمنتجات الصناعية اللبنانية، فقد تصدّرت الامارات لائحة هذه الدول، حيث بلغت قيمة الصادرات إليها خلال هذا الشهر 24 مليون دولار أي ما يوازي 11.2% من القيمة الإجمالية للصادرات الصناعية. واحتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الثانية، حيث بلغت قيمة الصادرات إليها 21 مليون دولار أي ما يوازي 9.8% تليها سوريا حيث بلغت قيمة الصادرات إليها 18.8 مليون دولار.

الاستيراد

بلغ مجموع الاستيراد من الآلات والمعدات الصناعية في ك1 من العام 2018 نحو 16.3 مليون دولار، في مقابل 23.2 مليون دولار خلال الفترة عينها من العام 2017 و17.9 مليون دولار خلال الفترة عينها من العام 2016 أي بانخفاض ونسبته 29.6% مقارنةً مع العام 2017 وانخفاض ونسبته 8.8% مقارنة مع العام 2016.

وتصدّرت الصين لائحة البلدان المصَدِّرة للآلات والمعدات الصناعية إلى لبنان، بقيمة 3.6 ملايين دولار تليها المانيا بحوالى 3.3 ملايين دولار ومن ثم ايطاليا بـ 2.9 مليون دولار.

واحتل استيراد الآلات للصناعات الغذائية المرتبة الاولى، إذ بلغت قيمتها 2.3 مليون دولار، تليها الآلات للطباعة والتجليد بقيمة 1.9 مليون دولار، فالآلات لصناعة الورق والكرتون بقيمة مليون دولار.